اثر متغير الطاقة في التنافس الصيني-الهندي تجاه منطقة جنوب اسيا
العلاقات مع بنغلاديش وميانمار انموذجاً

الدكتور عبد القادر دندن
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية- جامعة عنابة- الجزائر
dendenne.relation@gmail.com

الملخص
تلعب الصين دورا إقليميا هاما في منطقة جنوب آسيا، وتعمل على تعزيز روابطها مع دول المنطقة لا سيما في مجال الطاقة، بالنظر لحاجة الصين المتنامية للموارد الطاقوية اللازمة لمواصلة نهضتها الاقتصادية وخدمة أهدافها الإستراتيجية، ولكنها تواجه هناك القوة الإقليمية الهندية، التي تعتبر جنوب آسيا مجال نفوذ تقليدي لها، ولها بدورها احتاجات الطاقوية كبيرة باعتبارها قوة صاعدة مؤثرة، ويمثل الصراع على الموارد الطاقوية ولاسيما الغازية في كل من بنغلاديش وميانمار، أحد الملامح العديدة للتنافس الصيني الهندي على الهيمنة ومد النفوذ في جنوب آسيا، حيث يمارس كل طرف إستراتيجيات تنافسية متعددة الأبعاد لتحقيق أهدافه، رغم أن ميزان القوى يميل أكثر نحو الصين.

الكلمات المفتاحية: الصين- الهند- بنغلاديش- ميانمار- متغير الطاقة.

((Impact toward South-Asian Region: of Energy Variable on Sino-Indian Competition The case of relations with Bangladesh and Myanmar))

Dr. Abdul Qadir Dandan
Lecturer, Department of Political Science, Annaba University, Algeria

Abstract

China plays an important regional role in the South-Asian region, which why it strives to strengthen its ties with the region's countries. This is especially in the energy domain, given the latter's increasing needs for energetic rewards so as to continue its economic growth and sustain its strategic goals. But China faces the Indian hegemony in the region, a country which considers South-Asia as its traditional sphere of influence and itself has huge needs for energetic rewards– as an emerging regional power. The competition between the two giants for energy – gas

especially – in Bangladesh and Myanmar is one of the manifestations of this Sino-Indian competition for hegemony and influence in South-Asia. To this end, each side has adopted multi-dimensional strategies to achieve its ambitious, noting the superiority of China in this regard.

Key Words: **China- India- Bangladesh- Myanmar- Energy variable.**

المقدمة:

تعودت الهند على لعب دور الفاعل الرئيس والقائد الإقليمي في منطقة جنوب آسيا، لكن هذا الوضع الإستراتيجي أصبح محل مساءلة منذ أبدت الصين اهتمامها بتفاعلات المنطقة بالتزامن مع صعودها الإقليمي والعالمي كقوة كبرى مؤثرة في السياسة العالمية، ولا يخفى على المختصين في الدراسات الإقليمية أن الصعود يكون دوما انطلاقا من الجوار الإقليمي وصولا للعالمية، وإقليم جنوب آسيا جوار مباشر للصين، وأحد مناطق المصالح الحيوية للصين اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا.

وقد ساهم اكتشاف مخزونات هامة من النفط والغاز الطبيعي لا سيما في عدد من دول جنوب آسيا على غرار بنغلاديش وميانمار، في إدخال العامل الطاقوي في صلب سياسات الصين الإقليمية تجاه دول المنطقة، وهو ما وضعها في تنافس مباشر مع الهند التي تعد بدورها من المساهمين الكبار في الطلب العالمي على الطاقة، وهو التنافس الذي يشتد مادامت الصين تحاول اختراق المجال الذي طالما اعتبرته الهند نطاقا لنفوذها، وطالما اعتبرت دوله تابعة لها باعتبارها الدولة المركزية والمحورية في جنوب آسيا.

- أهمية البحث: يكتسي هذا البحث أهميته من محورية التنافس الصيني الهندي على المكانة الإقليمية عموما وفي منطقة جنوب آسيا على وجه الخصوص، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالسعي لتلبية الحاجيات الطاقوية لكل منهما، على اعتبار أنهما يصنفان من بين أكبر المستهلكين للطاقة في العالم، ويعدان الدولتان الأكثر تأثيرا في اتجاهات ارتفاع الطلب العالمي على الموارد الطاقوية، بالنظر إلى الحيوية الاقتصادية والديمغرافية اللتان يتمتعان بها، وطموحاتهما الإقليمية وحتى العالمية ليكونان ضمن الفواعل المؤثرة في أي نظام عالمي محتمل قائم على تعددية الأقطاب، كما أن دور كل من بنغلاديش وميانمار في الخريطة الطاقوية في جنوب آسيا لا يمكن إنكارها، فميانمار تمتلك الاحتياطي الغازي الأكبر في المنطقة، وقريبة من الأراضي الصينية، وبنغلاديش تمتلك احتياطيات غازية هامة، ولها إطلالة حيوية على المحيط الهندي وخليج البنغال، مما يجعلها ضرورية لنجاح المشاريع الصينية مثل مشروع الحزام والطريق، وكلاهما تقعان أيضا محل أطماع القوة الهندية التي تعتبر جنوب آسيا منطقة نفوذ لها تقليديا، وهو ما يؤشر على احتدام التنافس بين الصين والهند، لكسب رهان الطاقة في دولتين محوريتين في المجال الطاقوي في جنوب آسيا.

- الإشكالية: يبدو أن الكثير من المعطيات الإستراتيجية في طريقها للتغيير في جنوب آسيا، مع التغلغل الصيني هناك، وتوطيد بكين لعلاقاتها مع ما يعرف بالدول الصغرى هناك، فتلك الدول ترى في الصين موازنا إستراتيجيا للهند، وملاذا إستراتيجيا أيضا لكسب رافعة أمام المركزية الهندية الاقتصادية والإستراتيجية في الإقليم، وما العلاقات الطاقوية للصين مع كل من بنغلاديش وميانمار، إلا نموذجا عن التحولات التي يمكن أن تعرفها الساحة الجيوسياسية في جنوب آسيا، مدفوعة بعامل الطاقة من جهة، وقوة الصين من جهة أخرى، **فإلى أي مدى يمكن للتغلغل الصيني في جنوب آسيا بحثا عن موارد الطاقة في دول مثل بنغلاديش وميانمار أن يؤثر على التوازنات الإستراتيجية في الإقليم، وعلى التنافس بين الهند والصين لكسب صفة القائد الإقليمي؟**

- الفرضية: ينطلق تحليل إشكالية هذه الورقة البحثية من فرضية عامة مفادها، كلما وُفقَت الصين في توظيف مقوماتها الاقتصادية والدبلوماسية وحتى العسكرية في توطيد علاقاتها الطاقوية مع ميانمار وبنغلاديش، كلما ضيقت الخناق على الطموحات الطاقوية والإقليمية للهند في جنوب آسيا.

- خطة البحث: لمعالجة هذا الموضوع الهام، اعتمدنا خطة ذات تسلسل وترابط عضوي وموضوعي، عبر ثلاث مباحث أساسية، يختص المبحث الأول بدراسة أهمية ومكانة منطقة جنوب آسيا في الفكر الإستراتيجي الصيني، لإبراز أهم الروابط بين الطرفين، والفرص والتحديات التي تمثلها المنطقة بالنسبة للصين، بينما جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على العلاقات الطاقوية بين الصين وبنغلاديش، ليوضح أهمية هذه الدولة الجنوب آسيوية في سياسة الطاقة الصينية، ووقائع التنافس الصيني الهندي هناك على مشاريع الغاز بالدرجة الأولى، فيما يعد المبحث الثالث ميدانا لتحليل العلاقات في مجال الطاقة بين الصين وميانمار، والأهمية المتزايدة لهذه الدولة في معادلة التنافس بين الصين والهند في جنوب آسيا.

المبحث الأول- جنوب آسيا في الفكر الإستراتيجي الصيني.. فرص ورهانات:

ترتبط الصين بمنطقة جنوب آسيا، إلى الحد الذي تذهب فيه العديد من الدراسات إلى تصنيفها كدولة من دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا، بالنظر إلى امتدادها الجغرافي الواسع المخترق للمجال الجنوب الآسيوي وروابطها التاريخية والثقافية والحضارية بشعوب المنطقة، ومصالحها الإستراتيجية هناك، سواء من ناحية التعاون أو من ناحية أوجه التنافس والصراع لا سيما مع الهند، وبالنظر أيضا لطبيعة الموقع الجغرافي لإقليم جنوب آسيا في حد ذاته.

وهو ما ذهب إليه الباحث المختص في شؤون جنوب آسيا "جورج باركوفيتش"(George Perkovich) الذي يرى أن ميزة جنوب آسيا أنها وبسبب طبيعة موقعها الجغرافي تضم أجزاء من مناطق مختلفة، وبناء على ذلك عرف جنوب آسيا

بأنها الإقليم الذي يضم أجزاء من شبه القارة الهندية وأجزاء من الصين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط[١].

وتمثل جنوب آسيا جوارا إقليميا حيويا للصين وترتبط مع دولها بعلاقات وثيقة عبر التاريخ، وساهم في توطيد هذه العلاقات مجموعة من الاعتبارات أهمها:

أولا- الاعتبارات الطبيعية والجغرافية:

الصين وجنوب آسيا مرتبطتان بالأراضي والمياه والجبال والأنهار، فروابط الصين وجنوب آسيا تعد طبيعية وشاملة، وأكثر متانة وتواصلا من الروابط الطبيعية والجغرافية التي تربط الصين بشرق آسيا أو بجنوب شرق آسيا، فالجبال تمتد عبر الصين وجنوب آسيا والأنهار الرئيسية التي تتدفق نحو الصين وجنوب آسيا لها منبع واحد مشترك، وهو مقاطعة الحكم الذاتي للتبت التابعة للصين، لذلك يبقى العامل الجيوبوليتيكي والبيئي الطبيعي، الذي تدعمه الجبال والأنهار أكثر استقرارا من التحالفات الظرفية[٢].

تمتاز جنوب آسيا بخصائص تجعل منها ذات أهمية قصوى للصين، وتشكل تلك المزايا بالنسبة لها قدرا هائلا من الفرص، وكمًا معتبرا من التحديات في الوقت ذاته، فجنوب آسيا نقطة محورية في الربط بين عدة أقاليم عبر التاريخ، حيث كان يمر عبرها طريق الحرير التجاري التاريخي الذي كان يشكل همزة وصل بين تجارة الشرق – خاصة الصين- والغرب، فهي ذات مميزات جغرافية تكسبها أبعادا تقربها من صفة القارية – لذلك توصف أيضا بشبه القارة الهندية-، إذ تحدها جبال الهيمالايا وطريق "قاراقوروم" وأراضي "هيندوكوش" شمالا، وجبال أصغر حجما في الشرق والغرب، وخط ساحلي طويل جنوبا، مع مساحة تقارب ٢ مليون ميل مربع (أي حوالي ٥ ملايين كم^{٢})، محاطة شمالا بالصين وبأفغانستان التي تفصلها عن تركمنستان ومنطقة آسيا الوسطى، وإيران من الغرب، وميانمار من الشرق، بينما يربطها المحيط الهندي جنوبا بخليج البنغال في جانبه الشمالي الشرقي وبحر العرب في جانبه الشمالي الغربي[٣].

ويؤهل اتساع نطاق البحار المحيطة بجنوب آسيا المنطقة لنيل أهمية كبرى في مجال النقل البحري، كما أن إمكانية اتصال المنطقة بآسيا الوسطى عبر أفغانستان وإيران يفتح المجال لتكون ممرا لخطوط النفط والغاز إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى دول المنطقة ذاتها[٤].

جنوب آسيا، هي الرابط بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي تعتبر مناطق حساسة وإستراتيجية من العالم، أين تتركز روسيا والصين وآسيا الوسطى شمال جنوب آسيا، وتوفر المنطقة من ناحية جنوبها الغربي مدخلا نحو الخليج العربي، في حين توفر من ناحيتها الجنوبية الشرقية مدخلا نحو "مضيق ملقا"، بينما يظل المحيط الهندي في جنوب المنطقة ذو أهمية إستراتيجية بالغة[٥].

ثانيا- الاعتبارات التاريخية والثقافية: جاء في دراسة أعدها "المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية" عنوانها "الصين- جنوب آسيا في عالم متغير" (China-South Asia in changing world)، والتي نشرت في دورية Spotlight on regional affairs عدد ٢٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤، أن المؤرخين يجمعون على أن التاريخ والدين والثقافة والجغرافيا هي كلها عوامل ساهمت في أن يتقاسم الجميع في هذه المنطقة إرثا مشتركا يعود إلى آلاف السنين، إذ ترجع بدايات العلاقات الصينية مع دول جنوب آسيويا إلى عام ٤٠٠ ق. م، إذ كانت التجارة والثقافة مزدهرتين عبر طريق الحرير، وعبر التاريخ تواجدت إلى جانب هذا الطريق ثلاثة طرق أساسية للتواصل والترابط بين الصين ومنطقة جنوب آسيا، عبر "باميان" و"باكتاريا" مرورا بوسط آسيا، وعبر "كاشغار"مرورا بوادي "تاريم"، وعبر "كشمير" و"جيلجيت" و"ياسين" مرورا بـ "باميرز"، هذا فضلا عن العلاقات التجارية والدبلوماسية بين المنطقتين، فتبعا للكاتب "بان كو" الذي عاش في القرن الأول بعد الميلاد كانت منطقة جنوب آسيا تصدر اللؤلؤ والماس مستبدلة إياهما بالحرير والذهب الصيني(٦).

ولعبت "البوذية" عاملا أساسيا آخر في تعميق علاقات الصين بجنوب آسيا، فتعاليم "غوتام بوذا" الذي ولد واكتسب المعرفة حول الحقيقة المطلقة في جنوب آسيا تعرف انتشارا واسعا في الصين، فحضارة الصين وجنوب آسيا لهما مصدر إلهام مشترك على درجة عميقة من التواصل، لاسيما أن البوذية لم تقف كأطروحة معارضة لأية ديانة أخرى، فساعدت بذلك على خلق قدرة داخلية عالية على الانصهار والتثاقف والتماثل بين الصين وجنوب آسيا، وكانت المدرسة البوذية في الصين من قنوات الاتصال الأخرى، فهذه المدرسة شجعت على جلب العلماء البوذيين من الهند، لكي يساعدوا على نشر وتدريس المبادئ البوذية في الصين... وهكذا يكون ما يميز علاقات الصين وجنوب آسيا هو دعم الجوار الجيوبوليتيكي بقيم ومعاني طبيعية وروحية قوية(٧).

ثالثا- الاعتبارات الجيوبوليتيكية: رغم العوامل العديدة المحفزة للصين في جنوب آسيا، إلا أنها تترافق مع تحديات جعلت علاقاتها بجنوب آسيا لا تخلو من نقاط الاختلاف، بل بلغت حد العداوة، والتي وصلت حد الأعمال العسكرية المتبادلة خاصة مع الهند، فالجاران العملاقان ينخرطان منذ عقود في تنافس محموم للزعامة الإقليمية، ولنيل مكانة عالمية باعتبارهما من القوى ذات الصعود المتزامن.

والصين لا تتردد في اختراق المجال التقليدي للنفوذ الهندي في جنوب آسيا، مما يمس بتطلعات نيودلهي الإستراتيجية في ساحتها الإقليمية المفضلة بالدرجة الأولى، وفي قارة آسيا ككل، فالهند تحاول أن تلعب دور الفاعل الرئيسي في منطقة جنوب آسيا بشأن كافة الترتيبات الأمنية والسياسية(٨).

وهذا كجزء من سعيها للسيطرة على الفضاء الممتد من الخليج العربي إلى خليج البنغال، ومن المحيط الهندي إلى آسيا الوسطى(٩)، ولكن يبدو أن ميزان القوى في

جنوب آسيا عموما بدأ ينحو تدريجيا باتجاه الصين في مقابل تراجع ملحوظ للنفوذ الهندي، وذلك بعد أن تعودت الهند على اعتبار نفسها مركز النظام الإقليمي لجنوب آسيا، الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام أن يكون سلوكها منسجما مع الدور الإقليمي للهند كقوة إقليمية كبرى، وبالتالي فإن سلوك الدول الأعضاء ينبغي أن يكون سلوكا مكملا لأمنها ويعزز موقعها الإقليمي وطموحاتها نحو لعب دور عالمي(١٠).

غير أن إصرار الصين على صياغة علاقات وروابط متينة مع بقية دول جنوب آسيا، هو دليل على عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة، ورفضها لإبقاء جنوب آسيا كمجال للنفوذ الهندي... لأن هذه الأخيرة تنظر تقليديا لجنوب آسيا كمنطقة طبيعية لأمنها وكمجال للنفوذ الحضاري، ولكن التزايد المضطرد للنفوذ الصيني في المنطقة يتحدى وضع الهيمنة التقليدي للهند في جنوب آسيا(١١).

لقد قامت الإستراتيجية الصينية في جنوب آسيا على توطيد علاقاتها مع باكستان العدو التقليدي للهند من جهة، والدول الأخرى في الإقليم الموصوفة بالدول الصغرى مثل بوتان، ونيبال، وسريلانكا، وبنغلاديش، وأفغانستان، وميانمار، مدعومة برغبتها في تأمين مستقبلها الطاقوي، انطلاقا من الاستثمار فيما تمتلكه تلك الدول من موارد طاقوية خاصة بنغلاديش وميانمار – رغم قلتها-، وتوظيف الموقع الحيوي للإقليم كي يكون مجالا لنقل الإمدادات الطاقوية بسلاسة نحو البر الصيني، ودخولها في تنافس مع الهند التي تسعى بدورها لاكتساب حقوق التزود بالغاز الطبيعي من البلدين محل التنافس.

المبحث الثاني- العلاقات الطاقوية للصين مع بنغلاديش: تعد الصداقة مع الصين ذات جاذبية للدول الصغرى في جنوب آسيا، إذ ترى شعوب تلك الدول في علاقاتها مع الصين ضامنا لاستقلالها عن الهند، ووسيلة لكسب رافعة وقائية مع نيودلهي، وتثمن حكومات دول جنوب آسيا الصغرى صوت الصين كعضو دائم في مجلس الأمن، لتوصل صوت تلك الدول في مجلس الأمن وترافع لأجلها، أو حتى لانتقاد واشنطن فيما يخص تصرفاتها وسلوكاتها تجاه تلك الدول(١٢).

وبنغلاديش إحدى تلك الدول التي تستعين بالصين لموازنة خطر الهيمنة الهندية، وعلاقاتها معها عرفت تطورا ملحوظا في الجوانب كافة خاصة منها الاقتصادية والإستراتيجية والطاقوية، تعود بدايات العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين إلى سنة ١٩٧٦، أي خمس سنوات بعد تأسيس بنغلاديش سنة ١٩٧١، ويؤمن الطرفان أن تدعيم الصداقة والتعاون بينهما يخدم مصالحهما المشتركة، لذلك سعى الجانبان لإرساء "شراكة تعاون شاملة" من منظور إستراتيجي، وتجسد ذلك في تبادل البلدان لزيارات رسمية على أعلى مستوى، ضمت الوكالات الحكومية، والبرلمان، والأحزاب السياسية، والتنظيمات غير الحكومية، والقوات المسلحة... وفي المجال الاقتصادي والتجاري كذلك، أين قامت الصين برفع الحواجز الجمركية عن السلع المستوردة من بنغلاديش(١٣).

في ١٤ أكتوبر ٢٠١٦، قام البلدان بخطوة هامة لرفع مستوى العلاقات بينهما إلى مستوى أعلى، من خلال اتفاقهما على إرساء شراكة تعاون إستراتيجية في العاصمة البنغالية دكا، وهذا ما يعكس استجابة بنغلاديش لقوة الصين المتزايدة، وله دلالة عميقة في الصعود الصيني، وبالتزامن مع زيارة الرئيس الصيني "تشي جي بينغ" لبنغلاديش وتوقيعه لاتفاق الشراكة الإستراتيجية، تم أيضا توقيع ٢٧ اتفاق بقيمة ٢٤.٤٥ مليار دولار، ووقعت بنغلاديش والشركات الصينية على عقود استثمار بقيمة ١٣.٦ مليار دولار، ليبلغ الحجم الإجمالي للعقود ولاتفاقيات الموقعة ٣٨.٠٥ مليار دولار، وهي القيمة الأعلى التي توقعها بنغلاديش مع دولة واحدة في تاريخها(١٤).

وفي إطار "مشروع الحزام والطريق أو "طريق الحرير الجديد"، يبحث البلدان عن فرص أكبر لتنمية علاقاتهما، فالصين ترى في بنغلاديش نقطة هامة على محاور الطريق البحري خصوصا، ومساهمتها في إنجاح المشروع تبقى رهانا كبيرا، وقبيل زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لبنغلاديش صرح سفير الصين هناك قائلا: "تهدف مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى تحقيق الترابط الذي يشمل البنية التحتية ورأس المال والتبادلات الإنسانية والعلوم والتكنولوجيا، وكل هذا تحتاجه بنغلاديش، أعتقد أن زيارة الرئيس "شي" هذه ستدفع عملية تنفيذ هذه المبادرة إلى الأمام بشكل كبير وأعتقد بنغلاديش مستعدة لذلك"(١٥).

تعد بنغلاديش بمثابة كنز إستراتيجي للصين، فهي ممر لها نحو المناطق الهندية الشمالية الشرقية المضطربة، التي تضم محافظة "أنوراشال براديش" التي تحتفظ الصين بمطالب إقليمية قديمة لها فيها، وهي المنطقة ذاتها التي تحوي محافظة "آسام" التي يتوقع أن تسبب زلزالا ديموغرافيا في الهند بنزوح حوالي ٢٠ مليون بنغالي مسلم نحوها، مما يجعل الهند تتخوف من تحولها إلى ثاني أكبر تجمع للمسلمين في الهند بعد إقليم "جامو" وكشمير"، ولكن الهدف الأول للصين في علاقاتها مع بنغلاديش يتمثل في مخزونها الكبير من الغاز الطبيعي الذي ينافس مخزون إندونيسيا، ومع القرب الجغرافي لبنغلاديش من ميانمار المحاذية للصين تصبح تلك المخزونات الغازية متاحة لبكين للاستفادة منها(١٦).

تتضارب الأرقام حول الحجم الحقيقي لمخزونات الغاز الطبيعي في بنغلاديش، ولكن مخزوناتها المؤكدة من هذه المادة بحسب إحصائيات سنة ٢٠١٧ قدرت بـ ٧.٢٥ تريليون قدم مكعب(١٧)، ومع ذلك ترى الصين في بنغلاديش المصدر الأمثل لمواصلة مسيرة التنمية في مقاطعة "يونان" (Yunan) على الخصوص، فقد عرضت الصين تطوير مصادر الغاز الطبيعي والمفاعلات النووية في بنغلاديش، لتلبية احتياجاتها الطاقوية المتزايدة، فمقاطعة "يونان" ذات الطبيعة الجغرافية المغلقة تعتمد على التعاون مع بنغلاديش كي تكسب دخولا نحو المسطحات والممرات المائية في خليج البنغال، بمقابل عرض بنغلاديش لإقامة منطقة حرة خاصة للصين(١٨).

وبنغلاديش بدورها ترى في الاهتمام الصين بقطاع الطاقة فيها مخرجا لأزمتها الطاقوية، فباعتبارها دولة نامية، تحتاج بنغلاديش لمزيد من الموارد الطاقوية، وأزمة الطاقة التي تشهدها يمكن أن تضر بمسار التنمية في البلاد، مما يؤثر على استقرارها، لذلك تسعى الحكومة البنغالية لجلب استثمارات أجنبية مباشرة في صناعة الطاقة لتحسين وضعيتها الطاقوية سريعا(١٩).

وقد تمكنت الصين من الحصول على حقوق استغلال حقول نفطية في بنغلاديش وبالضبط فيما يعرف بـ "باراك بوريا"، كما كسبت كذلك منفذا بحريا "شيتا غونغ" في بنغلاديش، مما يجعلها أقرب ما يكون إلى الحقول النفطية في ميانمار وللبحار المحيطة بالهند(٢٠).

في حين فشلت الهند في مسعاها لمد خط أنابيب لتزويدها بالغاز الطبيعي من حقول "بيبيانا" في شمال شرق بنغلاديش نحو دلهي، ولكن المشروع له جدوى اقتصادي منخفض... ويبقى الانشغال الرئيسي في بنغلاديش منصبا حول ما إذا كان هنالك احتياطيات كافية لتلبية احتياجاتها الداخلية والتمكن من التصدير كذلك، إضافة لأسباب سياسية مادام أن البلدين لا يتمتعان بعلاقات ثنائية طيبة، لذلك فأي حزب من الأحزاب المتواجدة في البرلمان البنغالي يؤيد المشروع سيعتبر مؤيدا للهند ويواجه مخاطرا بتراجعه سياسيا، ناهيك عن وقوف ارتفاع تكلفة بناء هذا الخط لجلب الغاز من شرق بنغلاديش نحو الأسواق في وسط وجنوب وشمال الهند كعامل معيق لإتمامه(٢١).

وفشلت الهند أيضا في الاتفاق مع بنغلاديش حول السماح لها بتمرير خط أنابيب غاز قادما من ميانمار عبر أراضيها، حيث استغلت بنغلاديش حاجة الهند لذلك، كي تكون ورقة ضغط توظفها في علاقاتها مع نيودلهي، بإصرار بنغلاديش في المفاوضات ذات الصلة بالمشروع على أن تضم مذكرة التفاهم المقترحة إشارات إلى بعض المسائل الثنائية العالقة بين البلدين(٢٢).

وقد استغلت بنغلاديش الطلب المتزايد للهند على الغاز الطبيعي كرافعة لصالحها، ووضعت شروطا رئيسية للسماح لأي أنبوب ناقل للغاز البورمي نحو الهند عبر الأراضي البنغالية، وهي(٢٣):

- إقامة طرق تجارية للسلع من بنغلاديش نحو نيبال وبوتان عبر الأراضي الهندية.
- السماح بتوصيل الطاقة الكهرومائية من نيبال وبوتان إلى بنغلاديش عبر الأراضي الهندية.
- وضع إجراءات لتقليص العجز التجاري لبنغلاديش أمام الهند.

وتدعم الصين نفوذها هناك بمساعداتها وتعاونها العسكري أيضا، فهي تنظر للعلاقات العسكرية كجزء من أجندتها المعتادة للتعاون الدولي وهي تبحث عن توسيع علاقاتها العسكرية مع دول جنوب آسيا، وتتبادل الصين سنويا بنغلاديش بعثتين أو ثلاث

من وزارة الدفاع أو المناطق والأكاديميات العسكرية، وتزودها بصفقات أسلحة متنوعة[٢٤].

وقد سمح هذا الدعم الصيني، والتواجد القوي لها في بنغلاديش كمستثمر طاقوي واقتصادي وشريك إستراتيجي، بتعزيز موقف بنغلاديش أمام الهند، حيث استغلته بنغلاديش للتغلب على حساسيتها الجغرافية، فبنغلاديش كدولة جنوب آسيوية فاعلة تعارض فكرة التفوق الهندي هناك فكثيرا ما استغلت الهند موقعها الجغرافي ومقوماتها لتنصب نفسها كمركز ومحور للتفاعلات هناك، بينما تبقى الدول الأخرى على الهامش وتابعة لها، وهو ما تسعى دول المنطقة للخروج منه[٢٥].

أصبحت الصين القوة المهيمنة في هذه المنطقة، والتقارب معها يمنح بنغلاديش المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وطاقة رخيصة، ولكن ذلك يتم بالموازاة مع المخاطرة بإغضاب الهند، التي سوف لن تكون سعيدة بالتأكيد بهذا التقارب، فالهند مازالت تحتفظ رغم كل شيء بنفوذ كبير على بنغلاديش، وستعمل دوما على إبقاء الصين بعيدا... في المقابل من المهم جدا بالنسبة لبنغلاديش أن تحافظ على القوتين المتنافستين راضيتين بالتعامل معها، بمنح المزيد من الفرص الاستثمارية لشركات البلدين، لأن ذلك سيجلب لها مزيدا من الاستثمارات من الجانبين، ويوسع من مصالحها المكتسبة، فإذا نجحت بنغلاديش في استغلال ميزان القوى بين الصين والهند وتوظيفه، دون الوقوع في فخ مجال نفوذ أي منهما، ستستمر في الاستفادة من التعاملات الاقتصادية مع الصين والهند لسنوات طويلة قادمة[٢٦].

المبحث الثالث- البعد الطاقوي في علاقات الصين وميانمار: تذهب عدة دراسات إلى تصنيف دولة "بورما" أو "ميانمار" ضمن منطقة جنوب آسيا نظرا لعلاقتها بالموروث الثقافي والحضاري للمنطقة من خلال انقسام معتقدات سكانها بين الديانتين الكبريين في المنطقة البوذية والإسلام، ووجود امتداد طبيعي لبورما بجنوب آسيا التي تعد محاذية لبنغلاديش وترتبط معها بسلاسل نهرية، وتقيم علاقات وطيدة مع جيرانها الجنوب آسياويين اقتصاديا وتجاريا خاصة مع الهند و بنغلاديش.

تمتلك الصين وميانمار تقاليد عريقة من العلاقات والتفاعلات الثنائية اقتصاديا وسياسيا، بالنظر لقربهما الجغرافي وللعديد من العوامل التاريخية، وتعمق ذلك أكثر مع بروز الصين كقوة اقتصادية وسياسية صاعدة، والتطورات السوسيو-اقتصادية في ميانمار خلال السنوات القليلة الماضية، والتقارب السياسي بين نظامي البلدين، إلى الحد الذي أصبحت معه الصين حاليا أكبر شريك تجاري لميانمار وأكبر مستثمر هناك... وتبرز حاليا ثلاثة عوامل أساسية تجعل من ميانمار دولة إستراتيجية بالنسبة للصين، أولاها: كون ميانمار دولة جار للصين وسعت دوما لعلاقات ودية وقوية معها، وثانيها: امتلاك ميانمار لمخزونات هامة من الموارد الطاقوية والمعادن، وهو ما تحتاجه الصين في رحلة نموها، وثالثها: الموقع الجغرافي الذي يجعل من ميانمار دولة مفتاحية في

عبور الإمدادات الطاقوية والمعدنية القادمة من إفريقيا والشرق الأوسط نحو الصين، فبفضل ميانمار يمكن للصين أن تتفادى مرور وارداتها بمناطق غير مستقرة، كما يسمح ذلك بتقليل تكاليف النقل[٢٧].

تعد ميانمار تاريخيا من بين أقدم الدول المنتجة للنفط عالميا[*]، رغم أن مخزوناتها النفطية المؤكدة بحسب إحصائيات سنة ٢٠١٤ ليست ذات وزن مؤثر على المستوى العالمي، حيث بلغت ١٦٠ مليون برميل وفقا لتقرير الورقة البحثية لمعهد تنمية الموارد ومؤسسة آسيا، ومن حيث الغاز الطبيعي تتجه أنظار الصين نحو ميانمار، التي تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في المنطقة، نظرا لامتلاكها حوالي ٢٠ تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الغازية بحسب إحصائيات نفس التقرير[٢٨]، بينما ترفع دراسات أخرى صادرة سنة ٢٠١٧ هذه الاحتياطيات إلى ٢٣ تريليون قدم مكعب[٢٩].

والمعلوم هو أن كلا من الهند والصين قد دعمتا علاقاتهما مع ميانمار، وهي الدولة المحصورة جغرافيا بين الهند غربا والصين شرقا، والتي تعتبر دولة منبوذة منذ أن فرضت عام ١٩٨٨ إجراءات عسكرية صارمة ضد الحركة المناصرة للديمقراطية في البلاد، والتي أدت إلى فرض الإقامة الجبرية على زعيمة المعارضة آنذاك "أونغ سان سيو كيي" ابنة مؤسس بورما المستقلة[٣٠].

وقد ساعد في تغلغل كل من الصين والهند في ميانمار طاقويا الظروف الداخلية التي مر بها النظام السياسي هناك، والذي تسيطر عليه طغمة عسكرية منذ عقود، حيث تعرضت ميانمار لعقوبات اقتصادية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي منذ ١٩٩٧ كرد على ارتكاب الزمرة العسكرية الحاكمة لخروقات لحقوق الإنسان... غير أن الجنرالات الذين يحكمون البلاد أدركوا أن الانفتاح الاقتصادي بدلا من العزلة بإمكانه أن يساعدهم على البقاء في السلطة، وهكذا تم فتح العديد من مناطق النفط والغاز أمام شركات الاستكشاف والتطوير الأجنبية، وهي في الغالب شركات صينية وهندية[٣١].

لذلك تعد ميانمار مثالا حيا على التوازن الصعب بين التعاون والتنافس بين الصين والهند حول مصادر النفط و الغاز، حيث يرى البلدان في ميانمار مصدرا محتملا للغاز الطبيعي، وقربهما الجغرافي منها يعطيهما الفرصة لتنويع مصادر الوقود لمنطقتي غرب البنغال الهندية ومقاطعة "يونان" الصينية، لتكونا بذلك أقل تبعية لإمدادات الغاز الطبيعي المسال، وبينما تحاول الهند الحصول على غاز حقل "شوي" (Shwe) عبر خط أنابيب يمر من أراضي بنغلاديش، تأمل الصين في الحصول على نفس المورد ومن نفس الحقل عبر أنبوب يعبر الأراضي العليا على الحدود البورمية- الصينية نحو "كون مينغ" عاصمة مقاطعة "يونان"[٣٢].

وقد تم الإعلان عن اكتشاف الغاز في حقل "شوي" البحري الواقع قبالة مدينة "سيتوي" عاصمة مقاطعة "راخين" الواقعة جنوب خليج البنغال عام ٢٠٠٤، ويتشكل

مخطط الاستكشاف من مناطق مختلفة مثل المنطقة A1 وA3، وتعد المنطقة A1 الأكثر أهمية ببلوغ التقديرات الخاصة بحجم ما يحويه من غاز حوالي ١٠٠ مليار متر مكعب... وسرعان ما أثار اكتشاف الغاز في حقل "شوي" الأطماع وتحول بسرعة إلى مصدر جديد للتنازع بين الهند والصين[٣٣].

ويتجلى التنازع بين الصين والهند على الموارد الطاقوية في بورما من خلال نشوب حرب أنابيب بين الطرفين، إذ يراود المحللين والمسؤولين الهنود حلم بناء خط أنابيب لتوصيل الغاز الطبيعي للهند من ميانمار عبر بنغلاديش... لكن الخط المقترح من حقل "شوي" البحري إلى غاية "كولكاتا" في الهند يبقى رهينة الخلافات مع بنغلاديش[٣٤].

وتقف الهند أمام خيارين فيما يخص استيراد الغاز من ميانمار، إما بالحصول عليه عبر الأراضي البنغالية، وإما توصيله من ميانمار مباشرة نحو الهند دون المرور ببنغلاديش، مع العلم أن أنبوبا طوله ٥٦٠ ميلا عبر بنغلاديش سيكون اقتصاديا في كلفته أحسن من أنبوب بطول ٨٧٠ ميلا يتجه مباشرة من ميانمار عبر شمال شرق الهند، ورغم أن بنغلاديش أبدت موافقتها المبدئية على مرور الأنبوب عبر أراضيها، إلا أنها طالبت بتسهيلات تجارية وامتيازات أخرى ولكن الهند لم تعبر بعد عن عزمها على قبول ذلك[٣٥].

وتحول المشروع إلى مأزق دبلوماسي عندما رفضت الهند تلك الشروط، وفي ديسمبر ٢٠٠٥ وبينما كانت الهند و بنغلاديش تتداولان في القضية، استغلت ميانمار الفرصة لتوقع مذكرة تفاهم مع شركة "نفط الصين" لبيع الغاز الطبيعي من المنطقة A1 للصين عبر أنبوب بري عبر ميانمار نحو مقاطعة يونان الصينية[٣٦].

وقد اتفق البلدان على خطة تقوم بموجبها ميانمار ببيع ١٨٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي للصين على مدى ثلاثين سنة، عبر خط أنابيب يبلغ طوله ٨٠٠ كيلومتر إلى "كون منغ" عاصمة مقاطعة "يونان"[٣٧].

وتأتي خسارة الهند لاستيراد الغاز الطبيعي أمام الصين من الحقول الغازية البحرية في ميانمار، رغم كون شركات هندية طاقوية تمتلك ٣٠% من حقوق تلك الحقول، وبالرغم كذلك من أن تصدير الغاز الطبيعي إلى الهند بدلا من الصين سيكون أكثر مردودية اقتصادية بالنسبة لميانمار[٣٨].

وتدعم الصين موقعها المتفوق في ميانمار بخسارة شركة "أوفل" الهندية للعطاءات الخاصة بحقوق الاستغلال في المنطقتين أ٤ وم١٠، لصالح شركة كنوك الصينية وشريكتيها شركة "هانوي" الصينية للمقاولات والأعمال الهندسية، وشركة "غوادن آرون" السنغافورية[٣٩].

وشهدت سنة ٢٠٠٩ توقيع اتفاقية ثنائية بين الصين وميانمار في شهر مارس ومذكرة تفاهم في جوان من نفس السنة بين شركة النفط الوطنية الصينية ووزارة الطاقة في ميانمار، بغرض بناء أنابيب لنقل النفط والغاز البورمي نحو الصين، بحيث ينطلق

أنبوب نقل النفط من ميناء "كيوك فيو" في مدينة "راخين" إلى "كان مينغ" في مقاطعة "يونان"، وقد صمم هذا الأنبوب الذي يبلغ طوله ٦٩٠ ميل (١١٠٠ كلم) لنقل ٢٢ مليون طن سنويا أو ما يعادل ٤٤٠ ألف برميل يوميا من النفط الذي تستورده الصين من الشرق الأوسط وإفريقيا نحو جنوبها الغربي(٤٠).

وجاءت فكرة بناء أنبوب نقل النفط عبر ميانمار نحو الصين بناء على نصيحة ثلاثة من الأكاديميين الصينيين سنة ٢٠٠٤، بهدف تجنب ما عرف بـ "مأزق ملقا" الذي أصبح منذ ذلك الحين مصطلحا كثير التداول، وهو تعبير عن تخوف الصينيين من قيام قوة معادية من غلق "مضيق ملقا" في وجه ناقلات النفط المتوجهة نحو الصين، ويعد مشروع أنبوب نقل النفط من خلال ميانمار كخيار إستراتيجي للصين لتجاوز "مأزق مضيق ملقا" وتجنب الوقوع في وضعيات تضر بالمصالح الصينية، كما يمكن لهذا الأنبوب أن يوطد الروابط الأمنية بين الصين وميانمار.

ويمكن الأنبوب "مقاطعة يونان" من امتلاك محطة تكرير النفط الخاصة بها، وهو ما يفسر تأييد الحكومة المحلية لفكرة بناء هذا الأنبوب الإضافي لتدعيم العمل الذي يقوم به الأنبوب الذي تم توصيله سنة ٢٠٠٥ من "ماومينغ" في "غواندونغ" لنقل الوقود لـ "يونان"، وكانت من قبل الشاحنات الناقلة للوقود القادمة من محطات التكرير على سواحل "غواندونغ" على مسافة ٢٠٠٠ كلم ولعقود عديدة الوسيلة الوحيدة لتوفير إمدادات الوقود للمقاطعة... وبالنسبة للصين فهذا الأنبوب يعزز أمن الإمدادات الطاقوية للمناطق المحلية(٤١).

ويأتي بناء أنبوب النفط بالموازاة مع أنبوب لنقل الغاز الطبيعي بطول ١١٢٣ ميل لتزويد مقاطعة يونان، وربما مناطق أخرى من جنوب غرب الصين بما مقداره ١٢ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي من منطقتي A3 وA١ في خليج البنغال... ويتطلب أنبوب نقل النفط استثمارات بقيمة ١.٥ مليار دولا مقابل ١.٠٤ مليار دولار لأنبوب نقل الغاز(٤٢).

خريطة رقم (٠١) خط أنبوبي النفط والغاز من ميانمار نحو الصين

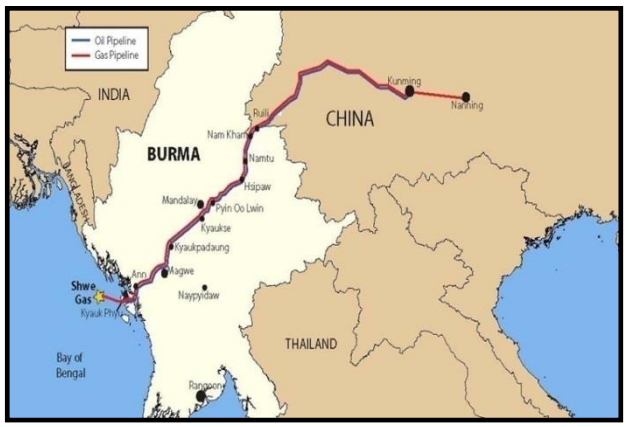

Source: http://alnabanews.com/تقرير-أنابيب-النفط-والغاز-الصينية-تطي/

وكان خط الغاز بين بورما والصين قد دخل الخدمة بكل طاقته بعد الانتهاء من القطاع الذي يربط بين مدينتي "لوفنغ" و"قويقانغ" في جنوب غرب الصين في شهر تشرين الأول ٢٠١٣.. وذكر "ووهونغ" المدير العام في إدارة إنشاء الخط بالشركة الوطنية للنفط الصينية، أن خط الغاز الطبيعي سيرتبط بالخط الذي يضخ الغاز من شمال غرب الصين إلى الساحل الشرقي، وهو ما سيزيد الثقة في الإمدادات التي تصل إلى المستهلكين لاسيما في حالة الطوارئ، وبدأ قطاع ميانمار في ضخ الغاز إلى الصين أواخر يوليو ٢٠١٣ م(٤٣).

وأمام هذا التنافس المحموم اضطرت الهند لإتباع دبلوماسية أكثر لينا مع النظام العسكري في ميانمار، رغم ما يعرف عنها من تقاليد ديمقراطية، ودعم لزعيمة المعارضة البورمية السابقة، وإن كان وقوف الصين إلى جانب الحكم العسكري في ميانمار غير مستغرب لاعتبار النظام الصيني مصنف ضمن النظم (الشمولية)، فإن تحول الهند من إعلان معارضتها للإجراءات الصارمة التي تفرضها المجموعة العسكرية الحاكمة على الناشطين الموالين للديمقراطية إلى سياسة أكثر براغماتية تقتضي السير مع النظام، رغبة في الوصول إلى موارد الطاقة في ميانمار، بالإضافة إلى رغبتها في موازنة نفوذ الصين في المنطقة والحصول على دعم ميانمار في مواجهة المجموعات المتمردة شمال شرق الهند، أثار سخط المجتمع الدولي - باعتبار الهند أكبر ديمقراطية في العالم وينتظر منها مناهضة النظم القمعية وليس مساندتها، وهو ما أوقع نيودلهي في مأزق دبلوماسي كبير-(٤٤).

إن استمرار النظام العسكري الحاكم في ميانمار يعود الفضل الأكبر فيه للدعم الصيني، فقد زودت بكين النظام البورمي العسكري بالأسلحة، وكانت الأسلحة الصينية قد ساعدت بشكل كبير في مكافحة النظام البورمي للانقسامات الإثنية، فقد زودت الصين نظام ميانمار بما يتراوح بين مليار ومليار ومائتي مليون دولار من الأسلحة، بما في ذلك مقاتلات J7 وJ6 ورادارات وتجهيزات راديو وإرسال، ودبابات وأسلحة مضادة للطائرات، وأنظمة إطلاق صواريخ، وسفن بحرية وفرقاطات(٤٥).

ويبدو أن الوزن الاقتصادي والسياسي الكبير للصين دوليا وإقليميا، والذي وظفته للحصول على احتياجاتها الطاقوية من ثروات ميانمار، قد رجح كفتها على حساب منافستها الهند، فقد استفادت ميانمار من الحماية الدبلوماسية القوية للصين وهو ما تجلى في الدور البارز لهذه الأخيرة في إحباط محاولات الولايات المتحدة لإدراج قضية ميانمار والقمع السياسي هناك، ضمن أجندة أشغال الأمم المتحدة في يونيو ٢٠٠٥، ولكن

الصين رفقة روسيا ودول أخرى، منعوا ذلك بحجة أن مسألة ميانمار لا تدخل ضمن انشغالات مجلس الأمن لأنها قضية داخلية ولا تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين، وفي تشرين الثاني من نفس العام كررت الولايات المتحدة محاولتها... ولكن هذه المساعي ظلت محل معارضة من الصين ودول أخرى[٤٦].

كما استخدمت الصين إلى جانب روسيا حق النقض أو الفيتو في مجلس الأمن الدولي في يناير ٢٠٠٧ ضد قرار رعته الولايات المتحدة الأمريكية يدين الطغمة العسكرية الحاكمة في ميانمار، وهذا ما ساعد في دعم سعي الصين إلى مد خط أنابيب غاز طبيعي إلى الصين بدلا من الهند[٤٧].

ودعمت الصين النظام البورمي في موقفه ضد أقلية الروهينغا، لأن إقليم أراكان الذي تسكنه هذه الأقلية، يتضمن حقل غاز (شوي) وأنبوب النفط الموازي له واللذان يتمتعان بأهمية إستراتيجية حاسمة بالنسبة للمصالح الجيوسياسية الصينية، وهي لن تسمح بخسارتها بسبب اعتراض محلي من أقليات الإقليم، أو اندلاع أعمال عنف على أساس الاختلافات العقائدية بين الأغلبية البوذية وأقلية الروهينغا المسلمة في الإقليم، وقد أعلنت شركة البترول الوطنية الصينية في ١٩ مايو ٢٠١٧، عن وصول أول دفعة من النفط الخام من ميانمار عبر خط أنابيب النفط نحو الصين، وبمجرد دخول خط أنبوب (شوي) للنفط قيد العمل، لم يعد للصينيين ما يدعو للقلق بشأن إمكانية فرض الولايات المتحدة حصارًا على الغالبية العظمى من واردات النفط الصينية، وهو يمنح بكين امتيازاً شديد الأهمية خلال فترات علاقتها المضطربة مع واشنطن، كما لم يعد لميانمار مخرج للحفاظ على ملايين الدولارات التي قد تجنيها من صفقاتها مع الصين إلا القضاء على أي مصدر يهدد استقرار وانتظام ذلك التعاون[٤٨].

يحدث هذا على الرغم من أن هجمات جيش ميانمار التي بدأت في أغسطس ٢٠١٧، قد خلفت عددا كبيرا من الضحايا، ولجوء أكثر من ٧٠٠ ألف من أفراد هذه الأقلية إلى بنغلاديش المجاورة، وعلى الرغم من أن التقرير الأممي الصادر في أغسطس ٢٠١٨، قد أفاد بأن الجيش البورمي قام بحملة ممنهجة ومنظمة لإبادة هذه الأقلية، وأن هنالك أدلة على حصول إبادة وجرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع بما يشمل أعمال اغتصاب وقتل جماعي، ولكن مجلس الأمن وتحت الضغط الصيني بالدرجة الأولى ثم الروسي، لم تصدر قرارا يدين ميانمار، رغم الدعوة لمحاكمة العسكريين المسيطرين على السلطة هناك،في موقف لا يرتق لمستوى الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا[٤٩].

وهذا الموقف الصيني المؤيد لنظام ميانمار العسكري في سياسته تجاه أقلية الروهينغا، يرتبط بشكل كبير بالعامل الطاقوي، على اعتبار أنه قد تم الإعلان عن اكتشاف الغاز في حقل "شوي" البحري الواقع قبالة مدينة "سيتوي" عاصمة مقاطعة "راخين"، وكما هو معلوم فإن هذا الإقليم هو موطن أقلية الروهينغا المسلمة، وعملية

تهجير سكانها يسمح للجانبين الصيني والبورمي باستغلال تلك الحقول المكتشفة بأريحية(٥٠).

أمام هذا الزخم الصيني الكبير في ميانمار وبنغلاديش وبقية دول جنوب آسيا، أصبحت الهند تواجه في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي تحديين رئيسيين في بيئتها الإقليمية، أولهما كونها محاصرة و محتواة من طرف الصين، وثانيهما مواجهتها لجارين يحملان لها عداوة كبيرة وهما باكستان وبنغلاديش، وهذه الأخيرة ترفض بيعها غازها الطبيعي(٥١).

إذن يمثل الجوار المباشر للهند عائقا حقيقيا لتحقيق إستراتيجيتها الطاقوية، لأن ذلك يعتمد على منطقة مستقرة، تقود إلى إقامة روابط ضمن منطقة جنوب آسيا في حد ذاتها ومع آسيا الوسطى... وحتى وإن كان بناء منشآت طاقوية عابرة للحدود مع جيرانها ليس ممكنا على المديين القصير والمتوسط (مثلما هو الحال مع بنغلاديش)، وهذا ما جعل كل من سريلانكا وميانمار وباكستان ونيبال وبنغلاديش تمثل فرصا ضائعة بالنسبة للهند(٥٢).

تجد الهند نفسها ملزمة بالتغلب على تحديات جيوسياسية وأمنية أكثر جدية وصعوبة من تلك التي تواجه الصين، قبل أن تستطيع تجسيد أحلام خطوط أنابيبها البرية الناقلة للطاقة، فحقيقة كونها محاطة بباكستان عدوة، وبنيبال غاضبة، وسريلانكا عاجزة، وبنغلاديش متوجسة، وميانمار متقلبة وغير موثوق منها، ستجعل الهند غير قادرة قريبا على رؤية أحلام خطوط أنابيبها تتحقق ميدانيا(٥٣).

مقابل ذلك تنعم الصين بفرص أكثر لتحقيق أهداف إستراتيجيتها الطاقوية، مستغلة ما تملكه من قدرات وما تتمتع به من علاقات طيبة مع دول المنطقة، وفي هذا السياق يسود اعتقاد في الصين بأن تكوين علاقات خاصة مع منتجي الطاقة يضمن لها أمنها الطاقوي، وذلك بتوظيف المعونات الاقتصادية والعسكرية، والدعم الدبلوماسي، وسلسلة مبادرات حسن النية، في تحقيق التكامل بين الجوانب التجارية لصفقاتها من الطاقة، وكانت هذه الصفقات في الغالب أساس سعي الصين إلى أصول الطاقة التي تقع خارج حدودها(٥٤).

إذا تشكل بنغلاديش وميانمار ساحة للتنافس والمواجهة بين العملاقين الصيني والهندي، حيث منعت العلاقات السيئة بين الهند وبنغلاديش استفادة نيودلهي من قربها الجغرافي من جارتها، فدخلت الصين بديناميكية نشيطة في بنغلاديش وميانمار كذلك، لإعطاء دفعة قوية لمقاطعة "يونان" الصينية، وشراء مواد أولية و بيع منتجاتها، وفي نفس الوقت احتواء الهند من الشرق مثلما تفعل غربا من خلال باكستان(٥٥).

الخاتمة: أدى دخول العامل الطاقوي كمحرك رئيسي لعلاقات الصين بدول جنوب آسيا في إحداث تحولات ملحوظة في التوازنات الإستراتيجية هناك، فالهند لم تبق بعد اليوم اللاعب الوحيد المهمين في لعبة التفاعلات الجنوب آسيوية، على اعتبار أن التغلغل

الصيني هناك المستفيد من رغبة الدول الصغرى في الانعتاق من السيطرة الهندية، قد ساهم في تقديم الصين لنفسها كموازن إستراتيجي للقوة الهندية، وشرعت عدة دول في المنطقة في رسم تصور جديدة لعلاقاتها الخارجية بعيدا عن المركزية الهندية.

تجلى ذلك في منافسة الصين الشرسة للهند على الموارد الطاقوية في بنغلاديش وميانمار، حيث حازت على استثمارات كبيرة هناك، سواء ما تعلق بمشاريع التنقيب والاستكشاف والتطوير والإنتاج والتكرير، أو ما يختص بإنشاء البنية التحتية اللازمة من طرق وسكك وأنابيب لنقل تلك الإمدادات نحو الأراضي الصينية عموما ومقاطعة يونان خصوصا، فبينما تفشل الهند في الحصول على عقود كبيرة وعلى حقوق إنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز والنفط من ميانمار وبنغلاديش نحو أراضيها، نجد الصين تبرع في توظيف قوتها الناعمة وأدوات أخرى مثل المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتعاون في مجالات عدة للتفوق على مجال جيوبوليتيكي كان يعتبر إلى وقت قريب حكرا على الهند.

وتجسيد مشروع مثل مبادرة الحزام والطريق سيكون أداة أخرى لتقوية النفوذ الصيني ليس في جنوب آسيا فقط، بل وفي القارة ككل وحتى عالميا، وهو ما يزيد من هواجس ومخاوف الهند، التي تعترض على هذا المشروع وتنظر له بعين الريبة، خصوصا وأن دول جنوب آسيا الأخرى مثل باكستان وبنغلاديش وسريلانكا وميانمار تعد محاور جوهرية في هذا المشروع، وهو ما يغذي المخاوف الهندية من أن تكون ضحية لسياسة تطويق صينية تقلص من نفوذها في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وتحد من طموحاتها العالمية.

الهوامش:

[1]- George Perkovich. "A nuclear third way in South Asia", *Foreign policy,* n°9, summer 1993. p. 85.

٢- Upendra Gautam. "China-South Asia political relations: A view from Nepal". China study center, Nepal, spatial to the new nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

٣- Geographical location of South Asia. Jul 8th, 2010. In: "http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importance-of-south-asia/pakistan".

٤- محمد سعد أبوعامود، "إقليم جنوب آسيا". السياسة الدولية: عدد يوليو ٢٠٠٩، في: "http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2".

٥- Geographical location of South Asia. Op. Cit.

٦- شيرين حامد فهمي. "الصين و جنوب آسيا.. ديناميكيات و معادلات جديدة". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (الصين- جنوب آسيا في عالم متغير). ٢٠٠٥/٦/٢٥. في: "http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

٧- Upendra Gautam. Op. Cit.

٨- أحمد إبراهيم محمود. "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية". السياسة الدولية: عدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١. ص ٥٤.

٩- Isabelle Cordonnier. "L'Inde et La Chine: La révalité de deux titans ", *Défense Nationale,* 53eme année, n° 10 ? Octobre 1997. p. 128.

١٠- هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية: ١٩٧١- ١٩٩٤. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. ص ١٥٠.

١١- John w. Garver. "China's South Asian interests and policies". A paper prepared for U.S – China economic and security review commission, 22 July 2005. In: "http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/graver_john_wrts.pdf".

١٢- Ibid.

١٣- Mohammad Tarikul Islam, Bangladesh-China relations have metamorphosed into a strategic partnership, on South Asia Monitor. June 20th, 2019, At: "https://biogs.lse.ac.uk/southasia/2019/06/20/bangladesh-china-relations-have-metamorphosed-into-a-strategic-partnership/"

١٤- Md Abdul Mannan, Bangladesh-China Relations: Mapping Geopolitical and Security Interests, The East Asia Study Center, University of Dhaka, September 2018. At: "https://www.researchgate.net/publication/33154588_Bangladesh-china_relations_mapping_Geopolitical_and_security_interests".

١٥- "السفير الصيني لدى بنغلاديش: بنغلاديش ستستفيد من مبادرة الحزام والطريق"، عن موقع CCTV عربي، ١٨ أفريل ٢٠١٩. في: ".http://ar.brnn.com/n3/2019/0418/c415117-9568355.html"

١٦- Tarique Niazi. "China's march on South Asia". China Brief: Volume 5, Issue 9. December 31, 2006. "http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=3849".

١٧- "Gas Reserves in Bangladesh", Worldometer Statistics, 2018. In: https://www.worldometers.info/gas/bangladesh-natural-gas/

١٨- Mohammad Tarikul Islam. Op. Cit.

١٩- Austin Boudetti, "Bangladesh's China- India Balance",The Diplomat, May 06, 2019, At: https://thediplomat.com/2019/05/bangladeshs-china-india-balance/

٢٠- Pravakar Sahoo. China's growing presence in India's neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In: "http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/"

٢١- Ashutosh Misra. "Contours of India's energy security: harmonizing domestic and external options". In: Michael Wesley (ed). Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007. p. 77.

٢٢- تلميذ أحمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في: مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨. ص ٤٣٤.

٢٣- John w. Garver. Op. Cit.

٢٤- Vijay Sakhuja. "China- Bangladesh relations and potential for regional tensions". *China brief,* Volume IX, Issue 15, July 23, 2009. p. 10, 11.

٢٥- Md Abdul Mannan. Op. Cit.

٢٦- Austin Boudetti. Op. Cit.

٢٧- Andrzej Bolesta, "Myanmar-China peculiar relationship: Trade, investment and the model of development", *Journal of International Studies, 11*(2), 2018. P. p 24, 25.

* حيث يعود تاريخ أولى العمليات الاستكشافية للنفط في هذا البلد إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت الإمبراطورية البريطانية تستورد النفط من بورما منذ عام ١٨٥٣، وفي سنة ١٨٧١ أسست بريطانيا "شركة

رانغون النفطية" والتي تحولت فيما بعد إلى "نفط بورما" سنة ١٨٨٦، التي احتكرت إنتاج النفط في البلاد إلى غاية سنة ١٩٦٢، وفي عام ١٩٠٦ كان النفط البورمي يغذي الاحتياجات الإجمالية للبحرية البريطانية ونصف احتياجات الهند، ولكن الاحتلال الياباني (١٩٤٢-١٩٤٥) وحركة الاستقلال سنة ١٩٤٨ أحدثا فوضى في صناعة النفط... ومنذ الثمانينيات أخذ الإنتاج النفطي في التراجع بسبب نقص الاستثمارات وشبكات التصدير. أنظر:

Laurent Amelot. "La competition énergétique Indo-Chinoise en Birmanie".*Géostratégiques,* n° 19, Avril 2008. p. 149.

٢٨- Myanmar ranks 41 in natural gas reserves, The Nation Thailand, June 19, 2014. In: https://www.nationthailand.com/asean-plus/30236640.

٢٩- Myanmar natural Gas reserves, worldometers statistics, 2018. In: https://www.worldometers.info/gas/myanmar-natural-gas/.

٣٠- روبين ميريديث، الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أفريل ٢٠٠٩. ص ٢٥٧.

٣١- نان لي، "الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مرجع سابق. ص ١٥٠.

٣٢- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace, Report to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. International Peace Research Institute, Oslo. April 2006. p. 66.

٣٣- Laurent Amelot. Op. Cit. p. p. 152, 153.

٣٤- S. Rajeev. "India's energy security". IIMB Working paper n° 2010-02-305. Bangalore, 2010. In: "http://www.iimb.ernet.in/working_paper/details/1854".

٣٥- Toufic A. Siddiqui. Toufic A. Siddiqui. Addressing energy security concerns in South Asia. Paper presented at the international energy workshop, Stanford University, 25-27 June 2007. p. 12.

٣٦- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 82.

٣٧- نان لي. مرجع سابق. ص ١٥١.

٣٨. In: Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato. "India's response to China's rise"- J. Mohan Malik. The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009. p. 197.

٣٩- جيفري براون، فيجاي مخيرجي، وكانج وو، "سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعه وفرص التعاون الممكنة"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية، مرجع سابق. ص ٢٨٧.

٤٠- Bo Kong. "The geopolitics of the Myanmar-China oil and gas pipelines". In: Pipiline politics in Asia. NBR special report, September 2010. p. 57.

٤١- Zha Daojiong. Oil pipeline from Myanmar to China: competing perspectives. RSIS commentaries. 74/2009. In: "www.rsis.edu.sg*/publications/Perspective/RSIS0742009.pdf*".

٤٢- Bo Kong. Op. Cit. p. 57.

٤٣- "خط الغاز بين الصين وميانمار يدخل الخدمة بكامل طاقته"، ٢٠١٣/١٠/٢٠، في:
"http://www.rna-press.com/ar/news/24222.html"

٤٤- شايتيج باجباي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مرجع سابق. ص ١١٨.

٤٥- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 86.

٤٦- Cherie Canning. "Pursuit of the pariah: Iran, Sudan and Myanmar in China's energy security strategy *". Security challenges*, volume 3, n° 1, February 2007. p. 55.

٤٧- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص ١٢٨.

٤٨- "أنابيب النفط والغاز الصينية تطيح بأمن المسلمين في ميانمار"، صحيفة النبأ، ١٨ أكتوبر ٢٠١٧، في: http://alnabanews.com/تقرير-أنابيب-النفط-والغاز-الصينية-تطي

٤٩- "بورما ترفض تحقيق الأمم المتحدة حول تعرض الروهينغا لـ (إبادة)"، نقلا عن وكالة فرانس براس العالمية، تاريخ النشر ٢٩ أوت ٢٠١٨. في: "www.afp.com/ar/news/27/doc-18o5n51"

٥٠- "أنابيب النفط والغاز الصينية تطيح بأمن المسلمين في ميانمار". مرجع سابق.

٥١- S. rajeev. Op. Cit.

٥٢- Devika Sharma. "Energy in India's national security strategy". A paper prepared for the IDSA workshop on national security strategy, 20-23 December 2010. Delhi. p. 15.

٥٣- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 49.

٥٤- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص ١١٩.

٥٥- Alain Lamballe. "La ou L'Asie du Sud et du Sud-Est se rencontre, l'ombre de La Chine ".*Géostratégiques,* n° 19, Avril 2008. p. 133.